

(ملاحظات للمحررين: يرجى التواصل مع المؤلف للتحقق ما إذا تم إغفال أي من النصوص المهمة.)

أسواق دول مجلس التعاون الخليجي تشهد أداءً متبايناً مع بداية عام 2023

أسواق الأسهم في المنطقة تسجل أداء متفاوتاً وتواصل تقديم الكثير من الفرص للمستثمرين وخاصة الذين يسعون لصفقات مميزة.

شهدت أسواق الأسهم العالمية والإقليمية انتعاشاً كبيراً في يناير بعد ستة أشهر صعبة.

وتأثر المستثمرون إيجاباً بالتوقعات التي تشير إلى أن البنوك المركزية العالمية تقترب من إنهاء دورة إحكام السياسة النقدية. ورفع الاحتياطي الفدرالي الأمريكي أسعار الفائدة بمعدل 25 نقطة أساس في يناير، حيث اعتمد جيروم باول، رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، على البيانات التي تفيد بتراجع مؤشرات التضخم ليشير إلى أن دورة رفع أسعار الفائدة ستنتهي قريباً.

وقال بنك [جي بي مورجان](#) المدرج في بورصة وول ستريت: "تغيرت النظرة نحو التضخم، على الرغم من أن الحملة ضده لم تنتهي. والأهم من ذلك أن الاحتياطي الفدرالي بدا غير مهتم بالارتفاعات التي شهدتها السوق خلال هذا العام، وهو تحول ملحوظ مقارنة بالإجراءات التي اتخذها بالتزامن مع آخر هبوط في الخريف الماضي والتي كانت تهدف على الأقل لزيادة هوامش الائتمان وخفض أسعار الأسهم. ويمكن القول إن حالة التضخم الطارئة قد انتهت، ولكن ما تزال المخاطر الكامنة على النمو قائمة".

وارتفع مؤشر [ستاندرد آند بورز 500](#) في يناير بواقع 6.18%، لتصل مكاسبه خلال العام إلى -9.72%، بينما حقق مؤشر داو جونز الصناعي الوسيط مكاسب وصلت إلى 2.83% خلال الشهر، ليقلل خسائره خلال العام الماضي إلى 2.98%.

وارتفع مؤشر ستاندر آند بورز العالمي بنسبة 7.26% خلال الشهر الأول من العام الحالي، في حين سجلت الأسواق المتقدمة ارتفاعاً بنسبة 7.34% لتتفوق على الأسواق الناشئة التي نمت بنسبة 6.62%. وسجلت هولندا وإيرلندا وإيطاليا أعلى المكاسب في دول منظمة التعاون والتنمية، حيث شهدت نمواً بنسبة 14.46% و14.12% و14.08% على التوالي. كما سجلت المكسيك نمواً بنسبة 16.49%، وجمهورية التشيك نمواً بنسبة 16.46%، واليونان نمواً بنسبة 12.88%، لتكون الدول

الأفضل أداء في الأسواق الناشئة.

مجلس التعاون الخليجي: أداء متفاوت

شهدت أسواق دول مجلس التعاون الخليجي أداءً متفاوتاً، مثل نظيراتها في الأسواق الناشئة، حيث سجلت بعضها أرباحاً وتكبّدت أخرى خسائر في الشهر الأول من العام الجديد.

وسجلت السوق السعودية أفضل أداء في منطقة الخليج، حيث ارتفع مؤشرها بنسبة 3% في بداية العام، لتسجل تداول لأول مرة خلال ثلاثة أشهر أرباحاً في نهاية الشهر في ظل التعافي الواسع الذي تشهده السوق. وشهدت تداول تسجيل ثلاث مؤشرات فرعية فقط نتائج سلبية، بينما ارتفع قطاع السلع الإنتاجية بنسبة 10.2%، وقطاع التأمين بنسبة 10%، وقطاع خدمات الاستهلاكية بنسبة 9.5%، لتصدر هذه القطاعات مكاسب البورصة. وارتفع حجم الأسهم المتداولة بنسبة 8.2% خلال هذا الشهر، مدفوعاً بعودة المستثمرين إلى إتمام صفقات جديدة مستفيدين من الوضع المالي القوي للمملكة العربية السعودية. وشهدت السوق الموازية السعودية (نمو) ثلاث إدراجات جديدة شملت لين الخير التجارية ونفوذ للمنتجات الغذائية والقمم لأنظمة الحاسوب.

وسجلت السوق القطرية أرباحاً أيضاً خلال يناير بنسبة 2.4%، لتنتهي سلسلة خسائر استمرت لأربعة أشهر. وتجاوز مؤشر بورصة قطر حاجز الـ 11,000 نقطة لفترة وجيزة قبل أن يعود للتراجع، حيث سجل قطاع الصناعة ارتفاعاً بنسبة 7.1%، وقطاع المصارف والخدمات المالية بنسبة 1.3%، في حين تراجع قطاع التأمين بنسبة -3.7%، وقطاع العقارات بنسبة -3%، وقطاع النقل بنسبة -1.5%، وقطاع السلع الاستهلاكية والخدمات بنسبة -1.1%، مما قلل من مكاسب السوق.

وسجلت البحرين أرباحاً للشهر الثاني على التوالي، حيث ارتفع مؤشرها بنسبة 1.74% في يناير. وشهد قطاع المواد، الذي تمثله شركة ألمنيوم البحرين، ارتفاعاً بنسبة 11.9%، ليعوض الخسائر في المؤشرات الفرعية، بما في ذلك خدمات الاتصالات والعقارات والأسهم التقديرية للمستهلكين.

كما ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 131.9% متأثرة بإقبال المستثمرين على السوق. وتبقى سوق البحرين الأكثر جاذبية في المنطقة، حيث بلغت نسبة الأسعار مقابل الأرباح 8.1 أضعاف، مقارنة بمتوسط دول مجلس التعاون الخليجي البالغ 16.9 أضعاف.

وسجل مؤشر السوق الرئيسي في الكويت مكاسب بنسبة 0.5% في يناير. وسجل قطاع الاتصالات نمواً بنسبة 1.4%،

وقطاع المصارف نمواً بنسبة 1.1%، وقطاع التأمين نمواً بنسبة 0.2%، لتعوض الخسائر الكبيرة في قطاع الصناعات الذي تراجع بنسبة 9.2%، والأسهم التقديرية للمستهلكين الذي تراجع بنسبة 5.6%. وارتفعت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 37.6% خلال الشهر.

ويأتي مؤشر الكويت في المرتبة الثانية للأسواق الأكثر تكلفةً في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تبلغ نسبة السعر إلى الأرباح 18 مرة.

ويُعد مؤشر أبوظبي العام الأكثر تكلفةً في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تبلغ نسبة السعر إلى الأرباح 26 مرة. كما سجل أسوأ أداء في المنطقة خلال يناير، متراجعاً بنسبة 3.9%. وارتفعت الأسهم التقديرية للمستهلكين بنسبة 13.6% والاتصالات بنسبة 12.1%، لتسجل أرباحاً قوية، قابلها تراجع في القطاع المالي بنسبة -8.1% وقطاع الرعاية الصحية بنسبة -6.4%، والقطاع الصناعي بنسبة -5.3%، وقطاع المرافق بنسبة -5.2%، مما أثر سلباً على أداء السوق.

وتراجعت قيمة الأسهم المتداولة في سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 43.8%، نتيجة توجه المستثمرين نحو صفقات في مجالات أخرى.

وحقق مؤشر سوق مسقط 30 أرباحاً كبيرة في نوفمبر وديسمبر، لكنه عاد للتراجع بنسبة 3.2% في يناير، حيث سجل قطاع الخدمات نمواً كبيراً بنسبة 3.9%، بينما أثر قطاع الصناعة والقطاع المالي سلباً على المؤشر بتراجعهما بنسبة -9% و-4.6% على التوالي. كما تراجعت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 47.8%.

ويُعد مؤشر سوق مسقط 30 من بين الأسواق الأثر جاذبية في المنطقة، حيث بلغت نسبة السعر إلى الأرباح 11.3 مرة.

وتراجعت سوق دبي بنسبة 1% خلال يناير، لتسجل خسائر للشهر الرابع خلال آخر خمسة أشهر. وشهدت العديد من القطاعات تراجعاً في الأداء، حيث كانت خمسة من أصل ثمانية قطاعات رئيسية في المنطقة السلبية. وتراجع قطاع خدمات الاتصالات بنسبة 11%، وانخفض قطاع السلع الاستهلاكية بنسبة 4.9%. ولكن من الناحية الإيجابية، ارتفع قطاع الصناعات بنسبة 1.5% وقطاع المرافق بنسبة 1.2%.

(انتهى)